مجموعة مؤلفين

أطوار التاريخ الانتقالي
مآل الثورات العربية

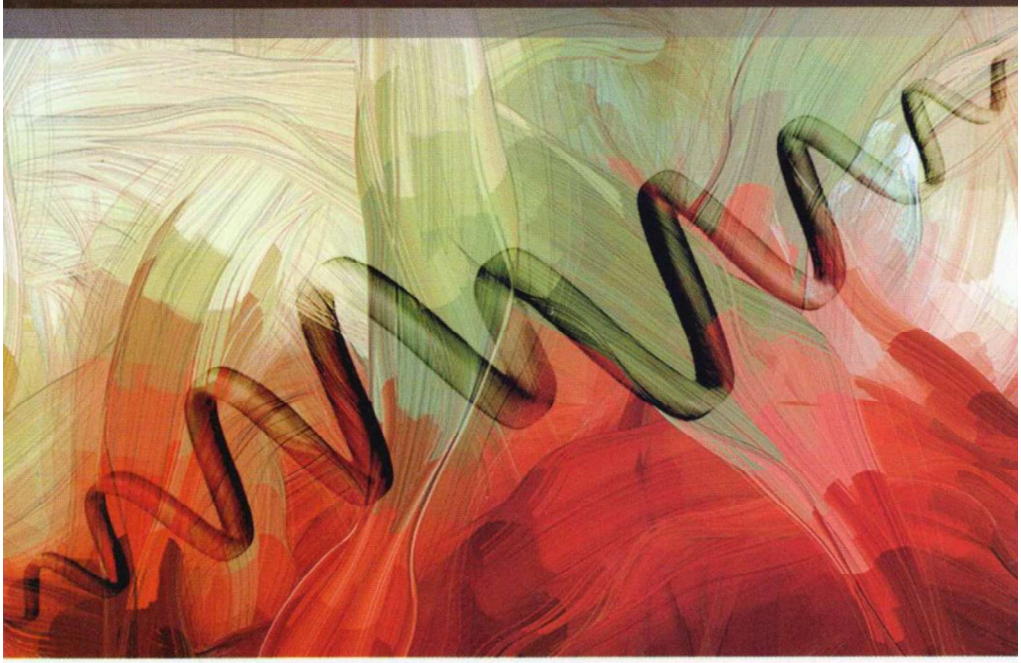

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

أطوار التاريخ الانتقالي

مآل الثورات العربية

أطوار التاريخ الانتقالي
مآل الثورات العربية

إدريس لكريني رشيد سعدي محمد سعدي
إميل بداريان رفعت رستم الضّيقة محمد م. غيغا الأرناؤوط
أنطوان نصري مسرّة عادل الشرجبي مروة فكري
حسن الحاج علي أحمد عبد الوهاب الأفندي يحيى بولحية
كمال عبد اللطيف

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية/ إدريس لكريني... [وآخ.].

575 ص.: ايض.، خرائط، جداول؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-064-2

1. الثورات - البلدان العربية - تاريخ - القرن 21 - مؤتمرات وندوات. 2. الديمقراطية - البلدان العربية. 3. البلدان العربية - أحوال سياسية - الثورات. 4. البلدان العربية - السياسة والحكومة - القرن 21. أ. لكريني، إدريس. ب. المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية (3: 2014: تونس).

320.9174927

العنوان بالإنكليزية

Phases of Historical Transition:
The Outcome of the Arab Revolutions

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

الفصل الثاني عشر

العدالة الانتقالية وأثرها في التحوّل الديمقراطي
مقاربة لنماذج عالمية في ضوء الحراك العربي

إدريس لكريني

يُعدّ الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان وتعزيزها في شموليتها، مدخلًا مهمًّا لإرساء دعائم دولة الحق والقانون، بالنظر إلى تأثيراته في مختلف المجالات الحيوية الأخرى. فإذا كانت الديمقراطية تتطلب توافر مجموعة من المقومات والشروط، فإن طيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات، من خلال آليات العدالة الانتقالية، يُعدُّ أحد المداخل اللازمة لتعبيد الطريق نحو بناء ديمقراطية حقيقية، تضمن وضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية.

تزايدت أهمية العدالة الانتقالية مع تنامي الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي من جهةٍ أولى، ولجوء عددٍ من الدول في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى هذه الآلية كسبيلٍ لتجاوز إكراهات الماضي من جهةٍ ثانية، ثم مراكمة الباحثين والخبراء نظريات واجتهادات مهمة في هذا الصدد من جهةٍ ثالثة.

أثبتت التجارب الدولية أن التحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود مجموعة من الشروط والمبادرات التي تجسد الثقة والتوافق بين مختلف الفاعلين. وفي المنطقة العربية التي شهدت حراكًا، تباين في أشكاله بين السلمية والعنف، تطرح أهمية العدالة الانتقالية كسبيلٍ لتجاوز إكراهات الماضي، وتأمين تحولٍ متدرجٍ يحتمل جميع مكوّنات المجتمع.

ينطلق البحث من أربع فرضيات أساسية متصلة في ما بينها: **أولها**؛ أن الانفتاح على تجارب التحول الديمقراطي في العالم والاستفادة منها من شأنهما تعزيز الانتقال في الدول الساعية إلى تحقيق التحول الديمقراطي؛ وثانيها، أن قبول أعمال آلية العدالة الانتقالية، في إطار من التوافق بين الدولة ومختلف مكونات المجتمع من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ونخب مختلفة،

يعدّ مؤشرًا إيجابيًّا يدعم التحوّل السلس والمتدرّج من مرحلة إلى أخرى بصورةٍ أفضل وبأقل تكلفة؛ وثالثها، أن كلّ تحوّلٍ سياسي في ظل المرحلة التي تعيشها المنطقة العربية يظل هشًّا ومرشحًا للتراجع أو إعادة إنتاج الاستبداد، طالما لم يتم بناءً على مصارحة الذات، واعتماد آليات بنّاءة تضمن انتقالًا سلسًا يرتكز على تجارب إنسانية رائدة في هذا الشأن؛ ورابعها، يقضي بأن اعتماد العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، في ظل الاحتجاجات والحراك والثورات التي تشهدها المنطقة، يشكّل مدخلًا لتجاوز الارتباكات والاختلالات الراهنة، وللاستفادة من حجم التضحيات المبذولة، وتوجيه الحوادث بما يدعم مشاركة الجميع في بناء أسس دولة الحق والقانون، ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الاستبداد.

في ظل التحولات الحالية المتسارعة في المنطقة العربية، التي يصعب التكهن بمآلاتها، تزداد أهمية العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة الحاسمة بالذات، بالنظر إلى أهميتها في تعبيد الطريق نحو الديمقراطية بأقلّ تكلفة، وقدرتها على تحصين المجتمعات ضد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتجارب القاسية للاستبداد.

إلى جانب تعقيدات التحول في دول الحراك، يبرز حجم المشكلات المتراكمة بفعل الاستبداد وانتشار الفساد وغياب الحريات، وهشاشة مؤسسة القضاء، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرة على طريق التحول نحو الديمقراطية مستحيلة، في غياب مصالحة وطنية شاملة وعدالة انتقالية حقيقية.

تزايد لجوء كثيرٍ من الدول التي ترسخت لديها القناعة في بناء أسس وطيدة للانتقال الديمقراطي خلال العقود الأخيرة، إلى انتهاج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن آليات العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي والتخلص من الاستبداد، وتفتح آفاقًا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب. وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات ساهمت في تطوير هذه الآلية، وعزّز من فرص اللجوء إليها من جانب عددٍ من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

في هذا السياق، وبعد التطرق إلى التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في سياقهما المفاهيمي والتاريخي، سيتمّ في قسم أول سرد مجموعة من التجارب الدولية المرتبطة بالتحول الديمقراطي التي كانت مقرونة بتجارب العدالة الانتقالية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، أكان الأمر متعلقًا بالتحول من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق بينهما، واستحضار الدروس والدلالات والعبر التي تطرحها هذه التجارب، من حيث تمتين أسس التحول السلس والمتدرّج نحو الديمقراطية، ودعم الاستقرار داخل المجتمعات، ومدى إمكان نقلها إلى فضاءات اجتماعية وسياسية أخرى.

سأحاول التطرق في قسم ثان إلى الإشكالات والتحديات المرتبطة بمرحلة الانتقال في دول الحراك، من حيث البحث في أسبابها وخلفياتها وتداعياتها، مع طرح مجموعة من المداخل الكفيلة بتجاوز المرحلة الحرجة التي تمرّ بها مختلف هذه الأقطار والخروج من المأزق الراهن بأقل تكلفة، والسعي لبلورة مدخل نموذجي للعدالة الانتقالية ينسجم وخصوصية المنطقة، كسبيل لطي صفحات الماضي وتأمين مرحلة الانتقال في ضوء التجارب الدولية الرائدة.

تفرض طبيعة الموضوع المطروح للبحث وأهميته، واتساع مجال المفاهيم المرتبطة به، اعتماد مناهج مختلفة يطبعها التكامل والانسجام، بما يسمح بمقاربة الإشكالية المطروحة بصورة معمّقة وشمولية، وبتناول مختلف الجوانب التي يطرحها المفهومان (العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي) من حيث سياقاتهما ومرتكزاتهما ودلالاتهما المتأرجحة بين العالمي والمحلي، إضافة إلى أهميتهما.

في هذا الصدد، سيتم اعتماد **المنهج التاريخي** كسبيل لرصد الأوضاع التاريخية للمفهومين، وتطورهما في ضوء الأفكار الفلسفية والسياسية والتجارب الرائدة في هذا الشأن، إضافة إلى **المنهج المقارن** الذي سيتيح إمكان طرح بعض التجارب الدولية وتقويم أهميتها ومقارنة بعضها ببعضها الآخر. كما سأستحضر **المنهج القانوني** لتسليط الضوء على الأسس القانونية التي يرتكز عليها التحوّل الديمقراطي والعدالة الانتقالية في جوانبها الوطنية والدولية، والإشكالات

المفاهيمية والقانونية التي يثيرانها. علاوةً على ذلك، يسمح المنهج التحليلي باستخلاص الدروس والنتائج من مختلف التجارب، بما يدعم إيجاد حلول عملية للإكراهات والمشكلات التي يطرحها الانتقال نحو الديمقراطية في الأقطار العربية في زمن «الثورات» والحراك بالمنطقة.

أولًا: التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في ضوء الممارسات الدولية

تقدم الممارسات الدولية مجموعة من الحالات التي اقترن فيها التحول الديمقراطي بالعدالة الانتقالية، بما يوفّر تراكمًا غنيًّا يمكن أن يفيد المنطقة العربية التي تعيش على إيقاع مخاضات عسيرة وصراعات سياسية متباينة، في بلورة مداخل كفيلة بطيّ صفحات صعبة من تاريخها، وبناء مؤسسات قادرة على الحسم مع مخلّفات المرحلة السابقة بإكراهاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1 - السياق النظري والتاريخي للتحول الديمقراطي

ترتبط الديمقراطية عادةً بتداول السلطة بشكل مشروع وسلمي، بما يسمح بإشراك المواطنين في تدبير أمورهم والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، واحترام حقوق الإنسان، مع القدرة على تدبير الاختلاف بشكل بنّاء. وهي مسيرة معقّدة ومركّبة ومتدرجة تتحكم بمسارها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتحتاج في تحققّها إلى توافر مجموعة من العوامل والشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية والمؤسساتية الداعمة، كما تتطلب انخراطًا من مختلف القوى داخل المجتمع.

يحيل مصطلح التحوّل الديمقراطي على ذلك الانتقال المتدرج الذي يطال السلطة السياسية، من حيث تجاوز مظاهر الهيمنة والشمولية، باتجاه ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز المشاركة السياسية وبناء علاقات تواصلية جديدة بين المواطن والسلطة الحاكمة.

لا تقدّم التجارب الدولية أنموذجًا أو مدخلًا وحيدًا للانتقال، كما لا توجد وصفات نظرية سياسية سحرية في هذا الصدد، لكن كل ذلك ينطوي على قدر من الأهمية لكونه يسمح باستجلاء العبر والدروس على طريق دعم الانتقال بتكلفة أقل بالنسبة إلى دول المنطقة الساعية نحو الديمقراطية.

انتعشت الإصلاحات الديمقراطية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط الأنظمة النازية والفاشية، قبل أن يحدث نوع من الارتباك والتراجع في الصدد بفعل تداعيات الحرب الباردة التي سادت لما يقارب من نصف قرن.

شهد الكثير من دول أوروبا، كإسبانيا واليونان والبرتغال، تحولات ديمقراطية كبرى بعد فترة السبعينيات من القرن المنصرم، كما عرف العديد من دول أميركا اللاتينية كالبرازيل تحولات سياسية مهمة في هذا الصدد منذ بداية الثمانينيات، فيما راكم كثير من دول أوروبا الشرقية كبولونيا مكتسبات وازنة في هذا الشأن، بعد نهاية الحرب الباردة وتخلّصها من هيمنة الاتحاد السوفياتي المنهار.

يشير أحد الباحثين[1] إلى أن التجارب المقارنة للتحول الديمقراطي على الصعيد العالمي لا تسير في اتجاه واحد. ففي بعض الحالات، أفضى التحوّل إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة جسدت ما يُعرف بـ«عملية ترسيخ الديمقراطية»، وفي حالاتٍ أخرى حدثت ردّة أو انتكاسة قادت إلى ظهور نظم تسلطية جديدة. وفي حالاتٍ ثالثة، تمخض عن عملية التحوّل ظهور نظم سياسية هجينة تجمع بدرجاتٍ متفاوتةٍ وأشكالٍ مختلفةٍ بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية.

هناك ثلاثة مداخل اختارها الكثير من الدول لولوج نادي البلدان الديمقراطية[2]، نوجزها كما يأتي:

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، «التحول الديمقراطي من منظور عربي،» الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية؛ 11/ 2/ 2013.

<http://democracy.ahram.org.eg/News/426/التحول-الديمقراطي-من-منظور-عربي.aspx>.

(2) للمزيد في هذا الصدد؛ انظر: عبد الفتاح ماضي، «كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟» مجلة الديمقراطية، السنة 11، العدد 43 (تموز/يوليو 2011)، على الموقع الإلكتروني: <http:// democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=121>.

- **خيار التحوّل الديمقراطي بعد الاستقلال**: وهنا نجد تجربة الهند التي تم عبرها تجاوز مخلّفات الاحتلال، والبدء ببناء دولة حديثة.

- **خيار التحوّل المتدرج نحو الديمقراطية**: هو تحوّل قد يكون فوقيًا يتمّ من أعلى[3]، وقد يكون قاعديًا يتم من أسفل، بصورة توافقية وتفاوضية بين الطرفين، وهو ما تبلور في تجربتي بولونيا وجنوب أفريقيا[4]. وهو تحول قد يكون تلقائيًا، أو تحت عامل الضغط الجماهيري من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والعصيان المدني، أو نتيجة وجود معارضة وازنة، وهو ما تعكسه التجربة الفيليبينية التي أفضت إلى انهيار نظام الرئيس «فرديناند ماركوس»، وغالبًا ما يسهم هذا التوافق في جعل الانتقال سلسًا وأقلّ تكلفة.

- **التحول الناتج من انهيار نظم شمولية**: قد يحدث الانهيار بفعل عوامل وتدخلات خارجية، كما حدث في العراق عام 2003، وقد يكون نتاج تحولات وعوامل داخلية، مثلما حدث في الصومال من عَقِب انهيار السلطة المركزية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ودخول مختلف الفصائل في صراعٍ دامٍ على السلطة.

تظل مآلات هذا التحوّل مفتوحة على المجهول والأسوأ، في حال عدم توفر حد أدنى من الشروط الداعمة. كما هناك مجموعة من العوامل بإمكانها التأثير سلبًا في هذا المسار، إذ تتحكم بذلك طبيعة الحراك القائم، أكان سلميًا أو عنيفًا، شعبيًا أو نخبويًا، ولا يُستبعد تأثير انسجام المعارضة وقدرتها على تدبير خلافاتها واختلافاتها في هذا الصدد.

تعتري هذا النمط من التحول مجموعة من المخاطر التي تفترض الحذر، ذلك أن التحول نحو الديمقراطية لا يتأتّى بسقوط الأنظمة. فهناك تجارب

---

(3) تمّ التحول في اسبانيا والبرازيل والاتحاد السوفياتي سابقًا من فوق نتيجة وجود تيارات وقوى إصلاحية في داخل النظام نفسه.

(4) كان للجهد الكبير الذي بذله الزعيم نيلسون مانديلا والرئيس فريديريك دي كلارك أثر كبير في نضج التجربة.

إنسانية عديدة تؤكد أن الأمور قد تأخذ منحى منحرفًا، ربما يسمح بصعود أنظمة أكثر استبدادًا[5]، أو تؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، أو إلى انهيار الدولة مثلما حدث في الصومال بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تظلّ فرص التحول نحو الديمقراطية من أعلى أو أسفل أو من خلال توافق بينهما مرتبطة باتخاذ مبادرات وتدابير حاسمة وفي الوقت الملائم، وبنضج الشروط أيضًا. وكلما تأخّرت هذه التدابير تعقَّد إمكان الإصلاح، وهو ما يتجسد في الحالة السورية في الوقت الراهن، ذلك أن الحل المتاح في ضوء التطورات الميدانية هو الاستمرار في المقاومة أو انسحاب النظام من تلقاء نفسه أو تحت ضغط دولي.

في السياق نفسه، يرى عزمي بشارة أن عملية التحول تتطلب وجود خطة وبرنامج تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها. ويضيف «أنه بغضّ النظر عن طول فترة التحول، إلا أنه من الضروري أن تكون مدروسة ومنظمة ومجمعًا عليها إلى حدٍّ بعيدٍ، وإلا فإنها سوف تقود إلى كارثة»[6].

في حالة سلوفاكيا، اعتبر أحد الباحثين أن حملة «أوك» (OK) عام 1998 جاءت تعبيرًا عن جهد بذله العديد من المنظمات غير الحكومية والمتطوعون والممولون على نطاقٍ واسع. وعملت الحملة على التوصل إلى استراتيجية عمل مشتركة، وسعت إلى تطبيقها بالتعاون الفعال مع عددٍ كبيرٍ من الشركاء في سلوفاكيا والخارج[7].

---

(5) يشار إلى أن معمّر القذافي، الذي خرجت الجماهير مطالبة برحيله في ظل الحراك القائم بالمنطقة، ظل يعتبر نفسه ثائرًا وقائد ثورة.

(6) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 90.

(7) دميترو بوتيخن، «الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (أنموذج أوكرانيا)،» ورقة قُدّمت إلى: حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، تقديم وتحرير سامح فوزي، سلسلة قضايا الإصلاح؛ 18 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 48.

أما في أوكرانيا، فوقفت مجموعة من العوامل الأساسية وراء نجاح الثورة البرتقالية في هذا البلد بحسب الباحث نفسه، أجملها في وجود نظام تسلطي[8] قائم على التنافس الذي أعطى مساحة من العمل لقوى المعارضة، والمجتمع المدني، وبعض وسائل الإعلام المستقلة عن القبضة الحكومية والبرلمان، مع حضور مؤثر للمعارضة في داخله، فضلًا عن السماح للمؤسسات الدولية المعنية بدفع التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان بالعمل في البلاد، ووجود قيادة كاريزمية تتمثل في شخص فيكتور يوتشينكو مرشح المعارضة، ورصيده من النزاهة السياسية، وتوحيد صفوف المعارضة منذ عام 2001.

كما أن الأزمة السياسية التي عمّت أوكرانيا خلال السنة نفسها، سمحت بتقويض شرعية نظام الرئيس ليونيد كوتشما، وساهمت في بروز مجموعة من المعارضين السياسيين للنظام، وحدوث انشقاقات في صفوف قوات الأمن التي شكلت الذراع الأيمن للنظام في قمع المعارضين، إلى جانب بروز جيل جديد من الشباب بعد هذه التحولات، وتنامي الوعي السياسي، وظهور هيئات مستقلة لمراقبة الانتخابات والحرص على نزاهتها. ويضيف الباحث أن القومية المدنية للشعب الأوكراني أدّت دورًا مهمًّا في تعبئة قطاعات واسعة من المشاركين في الثورة البرتقالية[9].

في ضوء ما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من العوامل الداعمة للتحول نحو الديمقراطية، نجملها في ما يأتي:

- وجود إرادة سياسية حقيقية نحو الانتقال، لا مجرد الرغبة في تدبير مرحلة بأقل تكلفة.

- وجود نخب وقادة على قدر عال من الكفاءة والمقبولية والمشروعية في أوساط المجتمع، بصورة تسمح لهم بقيادة وتوجيه الجماهير والتأثير فيها[10].

---

(8) يتعلق الأمر بنظام الرئيس ليونيد كوتشما.

(9) بوتيخن، ص 50.

(10) نشير في هذا الصدد إلى الدور القيادي الذي قام به الزعيمان نيلسون مانديلا وليش فاليسا - على سبيل المثال - في بلديهما في فترات التحول.

- وجود وعي وحراك مجتمعيين، وانخراط النخب على اختلافها في ترسيخهما وتوجيههما ومواكبة التحولات المجتمعية بشكل عام.

- تأكّل الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة، ووجود قدر من التشتت والصراع وعدم الانسجام داخل النخب الحاكمة.

- تفاقم المعضلات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

- القدرة على بناء مؤسسات دستورية وبلورة تعددية سياسية وبناء مجتمع مدني وإعلام على درجة عالية من الدينامية والفاعلية، إضافة إلى هيكلة الاقتصاد.

- توخّي الاعتدال وفتح نقاشات عمومية تسمح ببلورة توافقات بين مختلف الفرقاء السياسيين، والتركيز على الرهانات والتحديات والأولويات المشتركة، وتجاوز المبالغة في التركيز على القضايا الخلافية.

- القدرة على تحييد دور الجيش عن المجال السياسي، والانفتاح على النخب المنشقّة عن النظام الحاكم والاستفادة من كفاءاتها.

- القدرة على تجاوز أخطاء النظم السياسية الحاكمة سابقًا والاستفادة منها، بتجاوز الإقصاء والانتقام ومصادرة الحقوق والفساد والاستبداد.

- القدرة على الترويج الجيد للكلفة السيئة لبقاء النظام السياسي، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، إن في الداخل أو الخارج، ووضعه أمام خيارات محدودة تتيح تضييق هامش المناورة أمامه.

- وجود مواقف خارجية محايدة أو داعمة للتحوّل.

- الاقتناع بأن للتحوّل كلفته وضريبته كسبيل لتجاوز الطروحات المحبطة التي تربط التغيير بالقتل والاستلاب الأمني وتسرب الأسلحة والانتقام.

- وجود تجارب ديمقراطية ضاغطة في الجوار و«مستفزة» باتجاه التحول الديمقراطي[11].

---

(11) لا تخفى في هذا الشأن تأثيرات المحيط على الثورة البرتقالية في أوكرانيا، ونعني بذلك التحولات السياسية المحفزة التي شهدتها صربيا عام 2000 وجورجيا عام 2003.

- ضمان بطاقة العودة للخصوم السياسيين، والقدرة على خلق قدر من الثقة لدى مختلف التيارات والقوى السياسية الأخرى، واعتماد أسلوب العدالة الانتقالية.

2- العدالة الانتقالية وأثرها في التحول الديمقراطي

تحيل العدالة الانتقالية على التحول والانتقال السياسيين، أكان الأمر متعلقًا بالانتقال من حالة الحرب إلى السلم أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية. فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشكلات في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عانت منها الدولة والمجتمع، وآلية فاعلة للتخلص من التراكمات السلبية الماضية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تساهم في حدوث انتقال متدرج إلى الديمقراطية بناءً على أسس متينة، توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والثقة بالمؤسسات والتعددية والاستقرار داخل المجتمع، بعيدًا عن «ثقافة» الانتقام[12] والتخوين والإقصاء والكراهية. وهي تختلف في مضمونها وأسلوبها وأهدافها عن العدالة التقليدية، نظرًا إلى ارتباطها بفترات سياسية انتقالية تنحو إلى تحقيق السلام وترسيخ احترام حقوق الإنسان، عبر الموازنة بين متطلبات التحول المنشود نحو الديمقراطية من جهة، والسعي لطي صفحات الماضي الأليمة بأسلوب مرن من جهة أخرى.

إنها أسلوب وسط بين المفهوم الحقوقي - القانوني والفلسفي للعدالة، وبين تعريفٍ «استثنائي» لها تفرضه أوضاع استثنائية لا يُناسبها إعمال - أو إنفاذ - المنظومة القانونية القائمة. لكنها، في الأحوال كافة، عدالة لا غبار عليها لأن «فلسفتها» تقوم على كشف الحقيقة، وإحقاق الحق، وإنصاف مَن حِيفَ في حقهم في الأوضاع التي تنظر فيها: في وقائعها وملابساتها[13].

(12) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن؛ انظر: إدريس لكريني، «المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة،» مجلة الديمقراطية، العدد 24 (تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

(13) عبد الإله بلقزيز، «في العدالة الانتقالية،» جريدة الصباح (المغرب)، 19/ 11/ 2013.

وهي نتاج للتطور الكبير الذي شهدته الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، تعتمد سبلًا قضائية وغير قضائية في التعاطي مع انتهاكات الماضي الأليمة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بهذا الشأن، وعادةً ما ترتبط بمرحلة مفصلية في تاريخ الحياة السياسية للدول، ذلك أنها تؤّمن انتقالًا مرنًا من مرحلة غالبًا ما تحيل على القمع والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية، ترسّخ فيها دولة المؤسسات ويتم القطع فيها مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إذا كان البعض يرجع أصول العدالة الانتقالية إلى محاكمات «نورمبيرغ» التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجًا وتطورًا خلال منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، مع انطلاق المحاكمات المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان باليونان، ومع المتابعات التي لحقت بعض أقطاب الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية، مثلما حدث من تدابير للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين ومحاكمة أقطابه بسبب جرائمهم ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قبل أن يتعزّز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

كان لأجواء الحرب الباردة أثر سلبي كبير في مسار تطور العدالة الانتقالية، بالنظر إلى حالة الاستقطاب الحادّ التي خلّفتها، وما تمخض عنها من تهميش لكثير من الأولويات والقضايا الدولية الحيوية في أبعادها السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك، انتعشت تجارب العدالة الانتقالية بصورة ملحوظة في عدد من دول العالم في عَقِب سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، وما تلاه من تحولات سياسية وحقوقية عمّت الكثير من الأقطار في مختلف مناطق العالم.

حظي موضوع العدالة الانتقالية بأهمية كبرى في الأوساط السياسية والأكاديمية خلال العقود الأربعة الأخيرة، كما تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسّخت لديها القناعة بإرساء أسس وطيدة للتحول الديمقراطي، إلى انتهاج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن آليات العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي، وتفتح آفاقًا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب، وهو ما سمح

بمراكمة تجارب وممارسات ساهمت في تطوير هذه الآليات، وعزز فرص اللجوء إليها من جانب عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

تستند لجان الحقيقة والمصالحة باعتبارها آلية مركزية ضمن آليات العدالة الانتقالية، في مرجعيتها إلى مصادر وأسس متنوعة[14]، تتنوع بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والاجتهادات الفقهية لمختلف المقررين والخبراء في مجال حقوق الإنسان، وخلاصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والمقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تتلخص مهمات لجان العدالة الانتقالية في تخصّصين أساسيين، أولهما نوعي مرتبط بكشف ومعالجة الانتهاكات المرتكبة من خطف واعتقالات تعسفية وقتل وتعذيب، وثانيهما زمني متصل بالفترة التي ستنكبّ اللجنة على مقاربة الملفات المطروحة، وهي تختلف في مدتها من تجربة إلى أخرى[15].

في هذا السياق، برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم، من بينها الهيئة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين (عام 1983)، ومفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب أفريقيا (عام 1994)، والتجربة البولونية (عام 1997)، وهيئة التلقّي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (عام 2002).

لا يمكن فصل تطور مفهوم العدالة الانتقالية عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم على مستوى تطور منظومة حقوق الإنسان. فهو أحد تجليات هذه

---

(14) أحمد شوقي بنيوب، الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر: التجربة المغربية للعدالة الانتقالية (المغرب: المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛ مؤسسة فريديريش إيبرت، 2008)، ص 22.

(15) في المغرب، عملت هيئة المصالحة والإنصاف على فحص ومعالجة الملفات المرتبطة بالفترة الزمنية الممتدة من عام 1956 تاريخ استقلال المغرب إلى عام 1999 تاريخ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، وتاريخ الموافقة على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

التحولات، كما أن تعزيز العدالة الجنائية الدولية وتنامي الاجتهادات الأكاديمية والفلسفية الداعمة للسبل البديلة لتدبير المنازعات والأزمات، عوامل ساهمت بصورة كبيرة في تطور المفهوم.

بعدما ظلت الأبحاث الأكاديمية المرتبطة بهذا الموضوع مقتصرة في البداية على جهد الباحثين والخبراء في حقل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اتسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي لتضمّ باحثين وأكاديميين من مختلف تخصصات حقل العلاقات الدولية والفلسفة وعلم الاجتماع والقانون الجنائي والتاريخ والطب، الأمر الذي أتاح تعدد المقاربات، وأغنى الأبحاث والدراسات في هذا المجال بإسهامات فكرية قيّمة.

يظلّ مفهوم العدالة الانتقالية حديثًا، وما زال يتطور من حيث آلياته وأهدافه مستفيدًا من هذه التراكمات النظرية والميدانية. وعلى الرغم من الاجتهادات الفكرية والعلمية التي وردت في هذا الصدد، فإن الإطار النظري للعدالة الانتقالية ما زال بحاجة إلى نقاشات وانفتاح أكبر على ما راكمته التجارب الدولية والاجتهادات الفقهية المهمة في هذا الصدد، بما يدعم أسسه واستجابته للتحولات التي يشهدها الكثير من الأقطار الساعية إلى تجاوز إكراهات الماضي وبناء دولة حديثة.

إذا كانت العدالة الجنائية تتّسم بقدر من الصرامة والانضباط للنصوص القانونية[16]، في مواجهة الجناة بغضّ النظر عن طبيعة جرائمهم ومراكزهم، فإن العدالة الانتقالية التي تقترن بالتحول والرغبة في ولوج مرحلة سياسية جديدة تتسم غالبًا بالتعاطي مع تركة الماضي بقدر من المرونة، رغبة في تعزيز مسارات التنمية والديمقراطية.

---

(16) يعتقد البعض أن اعتماد أسلوب العدالة الانتقالية وإقرار الضحايا بشرعيتها يمكن أن يشكل مقدمة لتحقيق العدالة في صورتها التقليدية. انظر: Fabrice Hourquebie, «La Notion de «justice transitionnelle» a-t-elle un sens?» <http://www.droitconstitutionnel.org/congresParis/comC5/HourquebieTXT.pdf>.

تتنوع آليات العدالة الانتقالية بين إحداث لجان لتقصي الحقائق، وتنظيم جلسات استماع للضحايا أو بمحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي، أو عبر تقديم تعويضات مادية[17] (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة) وجبر ضرر الضحايا بشكل فردي أو جماعي عما لحق بهم من مآسٍ ومعاناة، أو بتنفيذ إصلاحات مؤسساتية، أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين، زيادة على وسيلة أخرى ترتبط بإقامة الأنصاب والمتاحف لحفظ الذاكرة، ومنع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولي مناصب حكومية أو مهمات ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة.

يشير البعض[18] إلى أن مهمّة التوفيق بين ما يتم اختياره من آليات العدالة الانتقالية والأوضاع السياسية القائمة تتسم بالحساسية البالغة، لأنها تتم عادةً في أجواء سياسية هشّة غير مستقرة.

تلجأ هذه الدول وغيرها إلى اعتماد آليات العدالة الانتقالية انطلاقًا من اقتناعها بأهمية هذا الخيار في تعزيز أسس الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة، وإرساء مبدأ عدم الإفلات من العقاب، والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل واعد محصّن ضد هذه الانتهاكات، ومنع تكرار مظاهر الاستبداد والشمولية.

على الرغم من وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية، فإن تطبيقاتها تخضع في كثير من الحالات لأوضاع وخصوصيات الدول ولطبيعة وخلفيات الصراعات القائمة فيها وحدّة خطورتها.

---

(17) يعتبر البعض أن تقديم تعويض للضحايا ليس أمرًا معزولًا عن باقي آليات العدالة الانتقالية، لأهميتها في تجاوز أخطاء الماضي وتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراع. انظر: *La Justice transitionnelle dans le monde francophone: État des lieux*, Ministère des Affaires étrangères de la République française, Centre international pour la justice transitionnelle et Centre sous-régional des Nations Unies pour les droits de l'homme et la démocratie en Afrique centrale, Conference Paper 2/2007 Dealing with the Past – Series (Switzerland: Political Affairs Division IV, Federal Department of Foreign Affairs FDFA, 2007), p. 70

(18) عادل ماجد، «منظومة شاملة: «العدالة الانتقالية» والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات،» السياسة الدولية، العدد 192 (نيسان/ أبريل 2013)، ص 17.

لا تخفى أهمية الجانب الاقتصادي في إنجاح العدالة الانتقالية، وكثيرًا ما تم إهمال هذا الجانب بسبب التوجه العام لحركة حقوق الإنسان منذ الحرب الباردة نحو التركيز على الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي سياق الثورات العربية، ظلّت مكافحة الفساد في قلب مطالب المحتجين، كما سعت بعض دول الحراك كتونس ومصر لتضمين الجرائم الاقتصادية ضمن اهتمام آليات العدالة الانتقالية، عبر تشكيل لجان تحقيق مرتبطة بهذا الصدد[19].

هناك علاقة تربط تحقيق العدالة الانتقالية بتحقيق التنمية، على مستوى توفير شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لها. فالعديد من المجتمعات الانتقالية يواجه تحديات إنمائية هائلة، من قبيل ضعف المؤسسات، وتهالك البنى التحتية، وسوء الإدارة، وانعدام الأمن[20]. كما أن تحقّق الديمقراطية، ومنح فرص المشاركة للجميع، وترسيخ الاندماج الاجتماعي، وتجاوز الإقصاء والتهميش، أهداف ترمي إلى تحقيق العدالة الانتقالية[21].

خلاصة القول إن للعدالة الانتقالية مظهرًا إنسانيًا يرتبط بإعادة الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعي لمنع حدوثها في المستقبل، وآخر سياسيًا، يرتبط بتعزيز التحوّل نحو الديمقراطية على أساسٍ متينٍ يدعم مشاركة الجميع في بناء المستقبل.

لا يعني الرجوع إلى الماضي التأسّي والبكاء على إكراهاته أو الثأر من جلّاديه، وإنما استحضار آلامه ومآسيه أمام الرأي العام بكل صدق وشفافية، من أجل السعي لتجاوزها في المستقبل، ذلك أن هذا الأخير لا يمكن أن يبنى

---

(19) Kora Andrieu, «Justice transitionnelle: Comment dépasser les haines et ressentiments pour parvenir à la démocratie?» 28 Décembre 2012, site affaires stratégiques. <http://www.affaires-strategiques.info/spip.php?article7555>.

(20) انظر في هذا الشأن: *Transitional Justice and Development: Making Connections*, Edited by Pablo de Greiff and Roger Duthie, Advancing Transitional Justice Series; 3 (New York: Social Science Research Council, 2009), p. 29.

(21) المصدر نفسه، ص 61.

على جثث الضحايا وآلام المضطهدين والمظلومين، بل من خلال الاعتراف بمآسيهم والسعي لتجاوزها والتقليل من حدّتها[22].

تزايدت الكتابات والتقارير التي تربط التحوّل الديمقراطي بالعدالة الانتقالية، اعتمادًا على الفكر السياسي الحديث في هذا السياق، أو استنادًا إلى تجارب دولية واعدة اقترن فيها هذا التحوّل بطي صفحات الماضي عبر آلية العدالة الانتقالية.

تتلخص مبادئ شيكاغو لعدالة ما بعد النزاعات[23] في سعي الدول لمحاكمة الجناة المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وخرق مبادئ القانون الدولي الإنساني، وكشف الحقائق المتعلقة بالانتهاكات الماضية، وجبر أضرار الضحايا، واعتماد إصلاحات تشريعية وإدارية ومؤسساتية تسمح بتجاوز الانتهاكات في المستقبل، وإحياء الذاكرة، وترسيخ ثقافة نبذ العنف واحترام حقوق الإنسان، وانخراط مختلف مكوّنات المجتمع بهذا الشأن، ثم تعزيز الحقوق والحريات وترسيخ سيادة القانون والحوكمة الجيدة.

لا تتأتى المصالحة بمجرّد كشف الحقيقة، ما لم يتم نهج مجموعة من التدابير والإجراءات المواكبة، ضمن مقاربة شمولية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تحقيق العدالة الذي لا يؤدي تلقائيًا إلى السلام والاستقرار في غياب مقومات وشروط أخرى داعمة.

إن نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف المتوخاة منها[24]، أكان في

---

(22) لمزيد من التفصيل في هذا الشأن، انظر: إدريس لكريني، «"شروط الفاعلية": دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي،» ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 194 (تشرين الأول/ أكتوبر 2013).

(23) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، انظر: «The Chicago Principles on Post-Conflict Justice,» A Joint Project of International Human Rights Law Institute, Chicago Council on Global Affairs, Instituto Superiore Internazionale di Scienze Criminali and Association Internationale de Droit Pénal, 2007. <http://www.concernedhistorians.org/content_files/file/to/213.pdf>.

(24) ثمة عوامل واعتبارات عدة تتحكم بثمار العدالة الانتقالية، وهناك نتائج يمكن أن تتحقق على المدى القريب أو المتوسط وأخرى على المدى البعيد.

علاقتها بإعادة الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم، أو في علاقتها بدعم التحول نحو الديمقراطية وتوفير شروط التنمية وسلطة القانون، يظل متوقفًا على توافر مجموعة من الشروط، التي يمكن إجمالها في ما يأتي:

- توفر الإرادة السياسية الحقيقية[25] لطي صفحات الماضي ومنع تكرارها في المستقبل، ووجود رغبة صادقة للانتقال نحو الديمقراطية.

- اختيار اللحظة الملائمة لتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.

- تحديد المشكلات التي تسببت في الصراع والخلاف، ووضع خطة استراتيجية للتعاطي مع انتهاكات الماضي عبر تدابير متدرجة ومحددة زمنيًّا.

- إيقاف جميع مظاهر العنف السياسي، وتجاوز عناصر الخلاف والصراع والتخوين، والتركيز على المشترك والمصالح العليا للوطن.

- بلورة تحالفات وتوافقات تدعم اعتماد العدالة الانتقالية ومقاومة الاتجاهات الراغبة في بقاء الأمور كما هي عليه.

- الحرص على استقلالية الهيئة المعنية بالعدالة الانتقالية، بعيدًا عن أي اعتبارات حزبية أو سياسية أو عرقية أو أيديولوجية، والعمل على تمكينها من الصلاحيات والإمكانات البشرية والمادية والتقنية اللازمة لمباشرة أعمالها على أحسن وجه.

- الانفتاح على مختلف الكفاءات الوطنية من سياسيين ومثقفين وخبراء أكاديميين وحقوقيين داخل الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية.

- الحرص على استحضار الضحايا في جميع مراحل العدالة الانتقالية.

- ترسيخ ثقافة التسامح والمصالحة ونبذ العنف والانتقام، وتوعية المجتمع بأهمية العدالة الانتقالية، وانخراط الإعلام والأحزاب السياسية والنخب المثقفة وفاعليات المجتمع المدني في هذا الصدد.

---

(25) من ذلك أيضًا تعاون الجهات الإدارية والأمنية والعسكرية مع لجان التقصي.

- استحضار التجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن.

- التزام الدولة متابعة التوصيات التي خلصت إليها الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية، والعمل على ترجمتها ميدانيًا.

أدّت التحولات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات سياسية في مناطق مختلفة من العالم، إلى الدفع بعجلة العدالة الانتقالية وإثرائها باجتهادات الكثير من الفقهاء والتجارب الدولية المختلفة.

إنها تجارب تتباين من حيث أهميتها ونجاعتها بحسب الأوضاع المحيطة بها. فإذا كان هناك تجارب ناجحة، كتجربة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، فهناك تجارب لم يكتب لها النجاح، كتجربتي العراق ونيجيريا، فيما هناك تجارب ظلت تراوح بين الفشل تارةً والنجاح تارةً أخرى، كتجربة الجزائر.

ساهمت آليات العدالة الانتقالية في عدد من دول أميركا اللاتينية (تشيلي والأرجنتين) في جبر أضرار الضحايا من خلال تخصيص تعويضات مالية لمصلحتهم، علاوةً على تدابير أخرى تدعم اندماجهم في المجتمع. أما في عدد من دول أوروبا الشرقية، فقد ساهمت هذه الآلية في الكشف عن الحقائق (ألمانيا الشرقية) ومنع المسؤولين عن الانتهاكات الماضية من تبوّء مواقع حكومية (تشيكوسلوفاكيا سابقًا)، فيما اعتمدت بعض الدول العربية هذه الآلية في سبل متباينة من حيث آثارها وأهميتها. ففي تشيلي، وصل بينوشيه إلى الحكم في إثر انقلاب عسكري على نظام حكومة الرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور أللليندي بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 1973، وقد مكّن نفسه وعددًا من النخب العسكرية المسؤولة عن الانقلاب من الحصانة البرلمانية الدائمة للإفلات من العقاب.

بعد أكثر من عقد ونصف العقد، عاد المدنيون إلى الحكم، ما سمح بفتح ملفات الماضي وما يتصل بها من انتهاكات واختلالات في مجال حقوق الإنسان، وتوِّج الأمر بتقديم رئيس الدولة الاعتذار إلى الضحايا وعائلاتهم

باسم الدولة، وتقديم تعويضات إلى عددٍ من ضحايا نظام بينوشيه في شكل منح تقاعد بلغت أكثر من مليار ونصف المليار دولار، إلى جانب انشاء برنامج للتأهيل الصحّي للضحايا. وقد ساعدت عوامل داخلية وأخرى خارجية على إنضاج آلية العدالة الانتقالية في تشيلي، التي اقترنت بالتحول الديمقراطي في هذا البلد.

في الأرجنتين، وبعد فترة الاستبداد العسكري التي سادت ما بين سنتي 1976 و1983، وشهدت مجموعة من الجرائم والانتهاكات، جرى تشكيل هيئة وطنية لمتابعة الأشخاص المختفين في عام 1983 كسبيل للتعاطي الإيجابي مع حالات الاختفاء والاعتقال التعسفي التي عمّت البلاد في ظل نظام الحكم العسكري ما بين عامي 1976 و1983.

أما في جنوب أفريقيا، فقد تمّت الموافقة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي تمخضت عنه لجنة الحقيقة والمصالحة[26] التي ترأسها القس ديزموند توتو وسعت للتعاطي مع الانتهاكات الإنسانية التي خلفها نظام الفصل العنصري، ومنحت صلاحيات حقيقية ووازنة على مستوى تنفيذ التحقيقات والاستماع إلى الجناة والضحايا والشهود. وقد نجحت هذه التجربة في الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة من جهة، وتجاوز حدوث الانتهاكات في المستقبل من جهة أخرى.

في عام 2002، شُكلت لجنة المصالحة الوطنية في غانا، وحُدّدت مدة اشتغالها بسنة واحدة، وكُلّفت بالتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها البلاد منذ عام 1975 (تاريخ استقلال غانا)، وإعادة الاعتبار إلى الضحايا وتقديم تعويضات مالية إليهم، وبلورة مجموعة من التوصيات التي تدعم الإصلاح السياسي والتشريعي والأمني لتجاوز هذه الانتهاكات في المستقبل.

---

(26) اشتغلت هذه الهيئة على كثير من الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجبر الأضرار وإعادة التأهيل وملف العفو عن الجناة، بين نيسان/ أبريل 1996 وتشرين الأول/ أكتوبر 1998.

بعد صراع شهدته البلاد منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، ودام لأكثر من عقدٍ من الزمن، شهدت سيراليون مصالحة وطنية. شُكّلت لجنة الحقيقة والمصالحة سنة 2002، وبعد مرور سنتين على ذلك (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، طرحت تقريرها الذي سعت من خلاله للكشف عن الحقائق في علاقتها بأسباب الصراع، وبلورة مداخل كفيلة بإعادة الاعتبار إلى الضحايا وبتحقيق توافقٍ مجتمعي.

كما أسفرت التجربة عن تقديم اعتذارٍ رسميٍّ إلى النساء ضحايا الصراعات العنيفة التي عمّت البلاد على امتداد عقد من الزمن، علاوةً على تعويض الضحايا عمّا لحق بهم من أضرار مختلفة. وفي كمبوديا، وعلى أثر الحوادث الخطرة التي ترتبت عن احتلال الفيتنام وجرائم الخمير الحمر، دخل الفرقاء في مفاوضات لتأمين المرحلة الانتقالية، بدعم وإشراف من الأمم المتحدة، أثمرت توقيع اتفاق للصلح سنة 1991 تمخض عنه تحقيق مجموعة من الإصلاحات السياسية ودعم منظومة حقوق الإنسان. وفي رومانيا، قاد الكثير من ضحايا نظام تشاوسيسكو المنهار جهدًا كبيرًا من أجل فتح تحقيقات في جرائم النظام السابق وعلاقتها بانتهاك حقوق الإنسان، ما سمح بظهور لجنة للتحقيق في الانتهاكات سنة 1990 التي كان لها دور مهم في تأمين المرحلة الانتقالية.

أما على المستوى العربي، فقد شكلت تجربة هيئة المصالحة والإنصاف، التي أنشئت عام 2003 بالمغرب، تجربة متميزة في العالم العربي وشمال أفريقيا، إذ سعت لردّ الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وطي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل، وتوفير شروط ملائمة لتحول ديمقراطي بدأ مع وصول المعارضة إلى الحكومة في عام 1998.

جاء تأليف الهيئة ضمن سياق اعتماد مقاربة توافقية تروم الطي النهائي لملف انتهاكات الماضي، انطلاقًا من اعتبارين، يتمثل **الأول** في كون اعتماد المقاربة الجذرية من شأنه أن يعمق الفجوة بين مكوّنات المجتمع، ويؤثّر بالسلب على مسلسل الانتقال الديمقراطي باعتباره مسلسلًا يستوجب وجود

حد أدنى من التوافقات والتفاهمات بين مختلف القوى المجتمعية، أما الثاني فيتجسد في كون الإغلاق النهائي لملف الانتهاكات ربما لا يتحقق من دون إنصاف الضحايا وذويهم، من جهة، وإحداث تصالح بين المغاربة وماضيهم، من جهة أخرى[27].

على الرغم من أهمية التوصيات التي خلصت إليها الهيئة في علاقتها بجبر ضرر الضحايا وكشف الحقائق، ودعم الحقوق والحريات وإصلاح القضاء واعتماد الحكامة الأمنية والانضمام إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، فقد وجّهت عدّة انتقادات إلى عمل الهيئة من حيث قصر المدة التي اشتغلت فيها والمحددة بسنة بما ظلت معها العديد من الملفات خارج التسوية[28]، وعدم اعتماد تحديد المسؤوليات وعدم تقديم اعتذار رسمي إلى الضحايا؛ إضافة إلى عدم تعاون مجموعة من الأجهزة الحكومية والأمنية في ما يتعلق بتقديم المعلومات والوثائق.

أما في العراق، وعلى الرغم من انطلاق نقاشات واسعة في صدد العدالة الانتقالية بعد سقوط نظام صدام حسين، بمشاركة فاعليات مدنية وسياسية وأكاديمية وحقوقية، وبإشراف ممثل الأمين العام الأممي سيرجيو فييرا دي ميلو الذي اغتيل في العراق سنة 2003، فإن ذلك لم يسفر عن بلورة تجربة ناجعة للعدالة الانتقالية بفعل تضافر مجموعة من العوامل من قبيل اجتثاث البعث وتعريض قادته للمحاكمة، وتزايد النزاعات والانقسامات الطائفية، وعدم إشراك المجتمع المدني بشكل فعال في تدبير المرحلة.

لم تكتمل معالم العدالة الانتقالية بالجزائر، على الرغم من أهمية الجهد الذي ساهم في تجاوز مظاهر العنف التي سادت البلاد لأكثر من عشر سنوات (1992-2002).

---

(27) عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، تقديم هاني مجلي، سلسلة أطروحات جامعية؛ 10 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص 18.

(28) لكريني، «المغرب وتجربة الإنصاف،» ص 197.

يتعلق الأمر بقانون «الوئام المدني» الذي تمت الموافقة عليه سنة 1999 بعد موافقة الشعب الجزائري عليه عبر استفتاء، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة تجاوز الأزمات السياسية والأمنية التي كانت تمرّ بها البلاد، بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها «جبهة الإنقاذ الإسلامية» في بداية التسعينيات من القرن الماضي، والسعي لوقف أعمال العنف عبر توفير حلول ملائمة للمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب، والذين يعبّرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطهم الإجرامي، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح، على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.

إنها الخطوة التي تم تعزيزها بالإعلان عن ميثاق السلم والمصالحة القاضي بإلغاء المتابعة القضائية بحق الأفراد الذين يبادرون إلى تسليم أسلحتهم، بعد الموافقة عليه في إطار استفتاء آخر نظّم سنة 2005. غير أن جبهة الإنقاذ رفضت الميثاق بحجة تعرض أعضائها للعنف، ما أثّر سلبًا في المبادرة في حينه.

انتهت الصراعات رسميًّا في عام 1990، لكن الشعب اللبناني يعاني عودة العنف السياسي والنزاعات المسلحة المتفرقة، فضلًا عن احتلال قوى أجنبية بعض أراضيه، وذلك في غياب شبه كلي لأي اعتراف رسمي أو تعويض أو حقيقة أو عدالة لآلاف الضحايا على مرور الأعوام[29].

عمومًا، تعثّر الكثير من تجارب العدالة الانتقالية في المنطقة العربية، بسبب تعقد الأوضاع السياسية وضعف المجتمع المدني، علاوةً على عدم استقلالية القضاء ووجود انحرافات في تدبير التنوع المجتمعي، إضافة إلى عدم نضج الرغبة والإرادة الحقيقية لصانعي القرار السياسي في المنطقة.

---

(29) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، لبنان: إرث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1985 و2008 (بيروت: المركز، 2013)، على الموقع الإلكتروني للمركز، ص 8. <http://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Report-Lebanon-Mapping-2013-AR%20_Nov2013.pdf>.

ثانيًا: أزمة الانتقال الديمقراطي في الأقطار العربية ومطلب العدالة الانتقالية

تتباين التجارب السياسية في المنطقة العربية من حيث أهميتها، غير أن سمة المدّ والجزر ظلت تطبعها على امتداد أكثر من عقدين، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي(سابقًا). وقد فتحت أجواء الحراك التي شهدتها المنطقة ضمن ما سمي بتحولات «الربيع العربي» نقاشات سياسية وأكاديمية مكثّفة بصدد مآلات التحول في المنطقة، وهل كانت ستفضي إلى بناء نُظُم ديمقراطية في دول الحراك أو إعادة إنتاج الاستبداد من جديد.

في هذا السياق، سأحاول رصد أهمية العدالة الانتقالية في جانبها التصالحي ومدى إسهامها في تأمين مرحلة ما بعد الحراك، مستحضرًا في ذلك تجارب دولية رائدة.

1- أزمة التحول الديمقراطي ورهانات الحراك في المنطقة العربية

تعكس رهانات الحراك في المنطقة، على تعددها، حجم المعضلات الموروثة والانتظارات المجتمعية. ففي ظل الإحباطات والهزائم العربية المختلفة، أعادت الاحتجاجات والثورات الشعبية العارمة التي شهدتها مختلف الدول العربية إلى الشعوب الأمل بغد أفضل.

يمكن إجمال هذه الرهانات، التي يفترض أن تشكّل هاجسًا مشتركًا لجميع القوى السياسية في المنطقة بغضّ النظر عن اختلافاتها السياسية والإيديولوجية، في تحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان، والقطع مع الاستبداد وإعلاء قيم الحرية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وتدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية وتجاوز هدر الثروات والطاقات، وتجاوز المعضلات الاجتماعية المطروحة (استشراء الفساد والبطالة والفقر وأزمة التعليم والصحة والقضاء)، إضافة إلى بناء نظام إقليمي عربي بنّاء وفاعل، وتدبير مختلف الأزمات والصراعات العربية الداخلية والبينية، ودعم المكانة التفاوضية العربية إزاء المحيط الإقليمي والدولي، وتبوؤ مكانة وازنة بين الأمم.

تتميز فترة الحراك التي وصلت فيها مختلف التيارات الإسلامية إلى السلطة بمجموعة من التحديات، التي تتطلب قدرًا كبيرًا من اليقظة وتواصلًا بنّاءً مع مختلف الفاعلين. فعلاوة على التعقيدات والإكراهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الأنظمة السابقة، يبدو أن مبررات الاحتجاجات ما زالت قائمة، بعدما تجاوز المواطن عقدة الخوف التي سادت لعقود.

ثمة عوامل عديدة تزيد حدّة هذه التحديات، وهي وصول هذه التيارات الفجائي إلى السلطة، وتحوّلها من معارضة فاعلة إلى تدبير حكومي ما زال يطبعه قدر كبير من الارتباك، وغياب تراكم الخبرة والتدبير الحكوميين، والاصطدام بمؤسسات الدولة العميقة، ووجود مقاومة للتغيير من بعض القوى الداخلية والخارجية، وعدم مراكمة هذه التيارات أدبيات ومرجعيات فكرية كافية مرتبطة بقضايا حيوية داخلية وخارجية، ووجود التباس على مستوى بلورة مشروع مجتمعي متكامل اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة[30].

إذا كان الدور القيادي للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير ينطوي على أهمية كبرى في مختلف المجتمعات البشرية، فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية في المنطقة، ذلك أن النخب السياسية العربية الحاكمة أو المعارضة ينبغي لها أن تنفتح على قضايا مجتمعاتها وتراهن على الجماهير، وتستمد منها مشروعيتها وقوتها[31]، كما أن إيمانها بالديمقراطية مبدأ وسلوكًا يعدّ منطلقًا لتحقيق التحوّل المنشود.

يؤكد التاريخ أن الثورات العلمية والفكرية كانت أكثر أهمية وانعكاسًا على الإنسانية وداعمة للثورات السياسية والاقتصادية. ومن منطلق أن إسهام البحث

(30) إدريس لكريني، «حزب العدالة والتنمية وتداعيات الحراك المجتمعي بالمغرب،» مجلة تنوير، العدد 5 (آب/ أغسطس 2012)، ص 4، على الموقع الإلكتروني لمركز القدس للدراسات السياسية: <http://alqudscenter.org/uploads/Tanweer.pdf>.

(31) إدريس لكريني، «النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح،» مجلة الديمقراطية، السنة 7، العدد 25 (كانون الثاني/ يناير 2007)، ص 56.

العلمي في تطوّر المجتمعات، وتحسين الإنتاج في مجالاتٍ شتى، لن ينتجا إلا من هامش مقبول من الحرية الأكاديمية المحفزة على الإبداع والاجتهاد والممارسة الديمقراطية، فإن المناخ السياسي في الكثير من الدول العربية ساهم بصورة واضحة في تدنّي مستوى البحث العلمي وتراجع صدقيته.

لذلك، فإن ربح الرهان على تنشئة سليمة وتكوين مواطن يمارس التفكير بحرية، ويستطيع طرح الأسئلة وتوجيه النقد، وله بُعد الرؤية، ويشعر بالانتماء والمواطنة، يتوقف في جزء كبير منه على دعم المعرفة والتعليم[32].

كما أن المرحلة الراهنة تفترض تجاوز اختلالات وانحرافات الأنظمة السابقة، وتلافي مظاهر الانتقام والإقصاء والتخوين والتكفير في مواجهة الخصوم، والقدرة على خلق قدر من الثقة لدى مختلف التيارات والقوى السياسية الأخرى، وضمان بطاقة العودة للخصوم السياسيين[33]، علاوةً على تجاوز الخطابات التي تحاول إضفاء طابع القداسة والنقاوة على مواقف وعمل بعض التيارات، لأن منطق العمل السياسي لا يحتمل ذلك، إضافة إلى عدم خلط هذه التيارات بين العمل الدعوي والعمل السياسي.

يتوقف بناء دولة مدنية حديثة على حُسن تدبير المرحلة، بصورةٍ تتجاوز إكراهات الماضي، وعلى استحضار المداخل السابق ذكرها. يمكن التركيز على أربع أولويات لتأمين هذا التّحول، وهي إقرار دستور ديمقراطي، وتدبير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية، وترسيخ استقلالية القضاء، ثم اعتماد آلية العدالة الانتقالية.

يفرض الحسم مع الاستبداد، وطيّ صفحات قاتمة من تاريخ الشعوب في علاقتها بالإكراهات والصعوبات التي سبق التطرق إليها، اعتماد إصلاحات

---

(32) إدريس لكريني، «نحو «حراك عربي» علمي،» نشرة أفق، تموز/يوليو 2013؛ الرابط: <http://ofoq.arabthought.org/?p=151>.

(33) تؤكد الممارسة السياسية أن ميل بعض التيارات السياسية نحو الهيمنة يؤدي إلى بروز تحالفات شاذة، وتوجّه بعض القوى إلى دعم الاستبداد من جديد في مواجهة استبداد هذه التيارات.

دستورية جذرية أو إقرار دستور جديد، يعكس الرغبة في التغيير، ويوفر الضمانات اللازمة لترسيخ دولة المؤسسات في إطار من الشرعية وفصل السلطات، بما يسمح بتحقّق تعاقد جديد بين المواطن والدولة في إطار احترام الحقوق والحريات.

إن إقرار دستور جديد يعكس التحولات السياسية والاجتماعية لا يمكن أن يشكل حلًا سحريًّا لجميع الإكراهات والإشكالات المطروحة، لكنه ينطوي على أهمية قصوى، بالنظر إلى كونه أسمى القوانين في الدولة، ولدوره الحيوي المفترض في وضع المرتكزات القانونية الأساسية لبناء دولة ديمقراطية.

لعل رفع شعارات ومطالب داخل مختلف البلدان التي شهدت مناخًا من الحراك، تدعو إلى وضع دستور جديد وبآليات ديمقراطية، يقطع مع مظاهر الاستبداد، ويعكس وعي المواطن بأهمية المدخل الدستوري لتحقيق الديمقراطية المنشودة.

في دول الحراك بالمنطقة العربية، تتطلب المرحلة الراهنة بلورة دستور على قدر كبير من التوافق داخل المجتمع، بما يسمح بتلافي انحرافات الأنظمة السابقة التي احتكرت السلطة وهيمنت على الاقتصاد، وأفرغت مبدأ الفصل بين السلطات من أي قيمة.

على مستوى آخر، يمكن القول إن طبيعة المجتمعات من حيث استعدادها للتغيير، وقوة الروابط المشتركة التي تجمع بين مكوّناتها، تؤدّيان دورًا محوريًّا في تأمين مسار الانتقال. ذلك أن ضعف الشعور بالمواطنة والاختباء خلف انتماءات ضيقة، إثنية كانت أو عرقية أو دينية، يمكن أن يؤثر سلبًا في مسار التحول، ويهددا وحدة الدولة وتماسك المجتمع. فالصراع الطائفي أفسد التحوّل نحو الديمقراطية في لبنان والعراق، وقد يهدّد المشروع الديمقراطي في مصر وليبيا واليمن وسورية.

تبرز التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف الأجناس والثقافات داخل المجتمع الواحد تظل في جانب مهم منها متوقّفة

على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها. فالنأي عن العدالة والحرية يحرّض مختلف المكوّنات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، ما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يرسّخ الوحدة الوطنية ويدعم التعايش والاندماج.

حدث توافق بين مختلف القوى السياسية في الهند التي تحتضن عددًا كبيرًا من الأعراق والأديان والطوائف، تمخض عنه بلورة دستور ديمقراطي بعد الاستقلال. والأمر نفسه حصل في ماليزيا، التي سعت لتدبير تنوعها بصورة ديمقراطية، وتشهد تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا.

من جهةٍ أخرى، تبدو العلاقة قوية بين الممارسة الديمقراطية واستقلالية القضاء. فالديمقراطية تظل بحاجة ماسّة إلى قضاءٍ مستقلٍ قادرٍ على مقاربة مختلف القضايا والملفات بنوعٍ من الجرأة والنزاهة والموضوعية، بعيدًا عن أي تدخل قد تباشره السلطات الأخرى، مثلما يظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئة سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية تعزز مكانته وتدعمه وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة وترسيخ المساواة أمام القانون، بعيدًا من أي استهتار أو انحراف بالقوانين[34].

تنامت التقارير التي تنتقد وضعية القضاء في الدول العربية، نتيجة لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، الأمر الذي كرّس الإفلات من العقاب، وجعل البعض يؤكد على أن السلطات القضائية ذات الطابع الدولي هي القادرة الوحيدة على تجاوز العقبات التي تعود إلى تواطؤ الدول[35].

---

(34) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، انظر: إدريس لكريني، «استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية،» مجلة الديمقراطية، العدد 24 (تشرين الأول/ أكتوبر 2006)، ص 151 وما بعدها.

(35) مونيك شوميليه - جاندرو، «العدالة الوطنية والعدالة الدولية في معركة حقوق الإنسان،» في: أوضاع العالم 2011: 50 فكرة رئيسة للفهم، نهاية العالم الأحادي، تحت إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال؛ ترجمة جورجيت فرشخ فرنجية وماري يزبك، سلسلة معارف؛ 2 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011)، ص 66.

إن كثيرًا من الجرائم والانتهاكات المرتكبة في الماضي بالمنطقة لم تكن لتحدث بالحدة نفسها لو وجد قضاء نزيه ومستقل، بل غالبًا ما تورطت أجهزته في تكريس هذه الانتهاكات عبر محاكمات صورية أو اعتماد عدالة التعليمات التي تباشرها السلطة السياسية الحاكمة[36].

لذلك، «لا يبدو غريبًا أن تتزايد تطلّعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى جهات دولية لإنصافهم، كبديل من عجز وعدم رغبة القضاء الوطني في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، وإقرار العدالة وحكم القانون. فقد شهدت المنطقة مؤخرًا أهم سابقتين في هذا الإطار، الأولى هي تحويل ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، بناءً على قرار من مجلس الأمن، والسابقة الثانية هي تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في اغتيال رفيق الحريري»[37].

من المؤكد أن امتناع أغلبية الدول العربية عن الموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية لروما يؤكد عدم استقلالية القضاء في هذه البلدان، ويجعل إمكان الإفلات من العقاب في ما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية أمرًا واردًا في كل حين[38].

يشكل إصلاح القضاء الدعامة الأساسية التي يفترض أن تحمي الديمقراطية وتقوّيها، وتوفر فضاءً آمنًا ومستقرًا ملائمًا لقيام تنمية محورها الإنسان، ذلك أن جلب الاستثمارات وترسيخ استقرار المعاملات المالية والاقتصادية وضمان تطورها بشكل سليم وبنّاء، يتطلب وجود قضاء قوي ونزيه

---

(36) كان لهشاشة القضاء في الكونغو أثر كبير في تنامي الانتهاكات وبقاء العديد من المسؤولين عن الجرائم خارج المحاسبة. انظر في هذا الشأن: Nations Unies, droits de l'homme, Haut-Commissariat, «République démocratique du Congo, 1993-2003, Rapport du projet mapping concernant les violations les plus graves des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises entre mars 1993 et juin 2003 sur le territoire de la République démocratique du Congo,» Août 2010.

(37) رضوان زيادة ومعتز الفجيري، «العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية،» **الحياة** (لندن)، 16/ 9/ 2007.

(38) نشير إلى أن الدول العربية التي وافقت على نظام المحكمة هي الأردن وجيبوتي وجزر القمر.

يضمن حماية المعاملات المالية والتعاقدية وشفافية الصفقات. وفي غياب ذلك ينتعش الفساد المالي والاعتداء على الحقوق والاستهتار بالقوانين.

2- العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: بين متطلبات المحاسبة ورهان المصالحة

يعتبر استحضار التجارب الدولية الرائدة في مجال العدالة الانتقالية أمرًا مهمًّا لأنه يسمح بالاطّلاع على تجارب واعدة كان لها الفضل في تأمين الانتقال السياسي في هذه الدول. وهي بذلك لا توفر إطارًا نظريًّا فحسب للباحثين، لكنها تعكس تجارب ميدانية يمكن أن تستأنس بها الدول العربية، وتستفيد منها في هذه المرحلة بأقل تكلفة.

سعى كثير من دول «الربيع العربي» لاعتماد مبادرات وتدابير متباينة على طريق بلورة تجربة للعدالة الانتقالية، في أفق تجاوز إكراهات الماضي وتأمين المرحلة الانتقالية. غير أن مسار الحوادث يبرز أن الأمر لا يخلو من تعقيدات وصعوبات جمّة، بين من يفضل اعتماد آلية المصالحة ومن يرى بنجاعة خيار المحاسبة.

ففي تونس[39]، تم تشكيل وزارة خاصة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ولجنة شهداء الثورة ومُصابيها بموجب المرسوم رقم 97 لعام 2011. وبعد موافقة مجلس الوزراء في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 2012 على مشروع قانون بهذا الشأن يتعلق بالهيئة المستقلة للحقيقة والكرامة، وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي في بداية سنة 2013، تم فتح حوار وطني ونقاشات عمومية مكثّفة تُبرز أهمية هذا الخيار.

---

(39) لمزيد من التفصيل عن تجربة العدالة الانتقالية في تونس، انظر: الجمهورية التونسية، وزارة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، **العدالة الانتقالية في تونس: تقرير حول المسار المفضي إلى وضع مشروع قانون للعدالة الانتقالية في تونس**، إعداد أحمد شوقي بنيوب (تونس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تونس: <http://dev-web.ch/hcdh/ar>.

يبدو أن الهيئة المستقلة للحقيقة والكرامة ستكون مستقلة وتتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وتتكون من عدد من الفاعلين والخبراء وممثلي الهيئات المدنية الحقوقية وضحايا المرحلة السابقة[40].

في مقابل ذلك، تباينت المواقف بشأن مشروع قانون تحصين الثورة، الذي يقر بمنع تونسيين شغلوا مناصب مهمة أو كانوا أعضاء في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي خلال حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي من ولوج الحياة السياسية ومن تولي مهمات حكومية لمدة سبع سنوات على الأقل، بين من اعتبره أساسيًا وضروريًا لحماية الثورة وتحصينها من نخب مسؤولة عن جرائم واختلالات الماضي، وبين من أبدى تخوفه من أن يؤثر ذلك سلبًا على المشهد السياسي التونسي، وعلى التوافق الذي تبلور بين مختلف الفاعلين السياسيين إزاء مجموعة من القضايا الاستراتيجية، بما يُدخل البلد في متاهات الانتقام والفوضى[41]. فيما أشار البعض إلى أن تطبيق هذا المشروع ستعترضه صعوبات قانونية وإجرائية، أبرزها وضع آليات تطبيق له لا تتناقض مع حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية[42].

بعد تنحّي الرئيس حسني مبارك عن الحكم بتاريخ 11 شباط/ فبراير 2011، عرف المشهد السياسي المصري حالة من الارتباك والاضطراب في سياق الصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية. وقد زاد حالة الاستقطاب داخل المجتمع عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، ما خلق مناخًا من التوتر والانقسام الحاد داخل المجتمع.

---

(40) دعت الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية؛ المجلس الوطني التأسيسي إلى دسترة العدالة الانتقالية، والموافقة الفورية على مشروع القانون الأساسي لتنظيمها، كما اعتبر بعض الناشطين الحقوقيين التونسيين أن الدعوة إلى العفو والمصالحة على حساب الحقيقة والعدالة لا يساهم في تعزيز الثقة بالدولة وإنجاح المسار الديمقراطي وضمان مستقبل آمن من ردات الفعل العنيفة. انظر في ذلك جريدة الصباح (تونس)، على الرابط الإلكتروني: <http://www.assabah.com.tn/article-95319.html>.

(41) أشار الباجي قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس إلى أن الأمر لا يتعلق بـ«قانون تحصين بل قانون تهديم الثورة»، فيما أعلن راشد الغنوشي تراجع حركة النهضة عن قانون العزل السياسي.

(42) عبد اللطيف الحناشي، «تونس: تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير،» مركز الجزيرة للدراسات، نسخة إلكترونية، 24 تموز/ يوليو 2013، ص 5.

يشير البعض[43] إلى أن في الإمكان تجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، وتجنيب المجتمع المصري حالة الاستقطاب الحاد التي قسمته، لو تم تكريس قواعد العدالة الانتقالية وفقًا لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظل إرادة سياسية حقيقية وتوافق مجتمعي هادف.

وعيًا منها بأهمية العدالة الانتقالية، دعا كثير من النخب الأكاديمية والسياسية والفكرية المصرية إلى اعتماد آليات هذه العدالة في إطار من التوافق، كسبيل لتأمين مرحلة الانتقال بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير، إذ تم إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومُصابي الثورة، كما تم إحداث مجموعة من لجان تقصي الحقائق في شأن الحوادث الدامية التي شهدتها البلاد خلال الثورة وبعدها، وفتحت نقاشات وحوارات وطنية أُثير خلالها إمكان إعمال المصالحة مع بعض رموز النظام السابق، مقابل استرداد الأموال المنهوبة والمهرّبة.

غير أن هناك مجموعة من العوامل أفشلت المصالحة الوطنية كأحد مسارات العدالة الانتقالية في مصر، لخّصها أحد الباحثين[44] في غياب المحاكمات العادلة لأفراد النظام السابق، وهروب بعض الفاسدين من النظام السابق وتهريب أموالهم إلى الخارج، وتسارع الحوادث السياسية في مصر وسقوط الكثير من القتلى والجرحى، وغياب نخب وازنة وقادرة على القيادة والتوجيه، وإنكار رؤوس النظام السابق جرائمهم، وعدم إفصاحهم عن حساباتهم الحقيقية في البنوك الخارجية وعدم وجود أدلة مادية تدينهم، ثم عدم وضوح الرؤية، ووجود صراع وتنازع حاد على السلطة.

في السياق نفسه، يشير أحد الباحثين إلى أن أحكام البراءة التي صدرت في جميع ما نظرته المحاكم من قضايا منذ شباط/ فبراير عام 2011، هي مؤشر على غياب الإرادة السياسية لمحاكمة مسؤولي النظام السابق عما ارتكبوه من

---

(43) ماجد، ص 21.

(44) عبد الفتاح مراد، «العدالة الانتقالية بعد ثورة يناير(2-2)،» مجلة أكتوبر، نيسان/ أبريل 2013، على الرابط: <http://www.octobermag.com/Issues/1903/artDetail.asp?ArtID=137085>.

انتهاكات ممنهجة وجسيمة لحقوق الإنسان قبل ثورة يناير وفي أثنائها، معتبرًا غياب المساءلة بمنزلة تشجيع لقوات الأمن الرسمية، بمن فيها الجيش، على ارتكاب مزيدٍ من الاعتداءات ضد المحتجين المطالبين بالديمقراطية بعد الثورة[45].

في ليبيا، وبعد مرور أكثر من سنة على سقوط نظام القذافي، تمّ التنصيب القانوني لهيئة تقصّي الحقائق والمصالحة المشكّلة من خمسة أعضاء أمام رئيس وأعضاء المجلس الانتقالي، تطبيقًا للقانون رقم 17 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، وكُلّفت بكشف الانتهاكات والمظالم التي شهدتها المرحلة السابقة منذ عام 1969، وتلقّي الملفات والطلبات من الضحايا ومختلف الهيئات ذات الصلة. ذهب البعض[46] إلى أن نجاح العدالة الانتقالية في ليبيا يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات بصورةٍ لا يمكن الطعن فيها، من قبيل إلغاء العمل بمؤسسات النظام السابق العسكرية والسياسية والإدارية، وملاحقة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات وتقديمهم للقضاء، والسعي لكشف حقائق المرحلة السابقة في علاقتها بالانتهاكات (اختفاء قسري ومقابر جماعية وقتل جماعي واغتصاب) وتأسيس هيئة قضائية جنائية خاصة بمحاكمة رموز النظام السابق عن الجرائم المقترفة بحق المواطن الليبي والتعسف في استعمال السلطة، وتقديم تعويضات إلى الضحايا والاعتذار عمّا لحق بهم من أضرار، علاوةً على إصلاح المنظومة التشريعية واعتماد الحكامة الأمنية. يبدو أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعترض مسار العدالة الانتقالية في ليبيا. فعلاوةً على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي خلّفها النظام السابق، هناك تحديات ترتبط بسيطرة الكثير من الميليشيات

---

(45) زياد عبد التواب، «أزمة العدالة الانتقالية في سياق «الربيع العربي».. مصر أنموذجًا،» في: آلام المخاض: حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي 2012، قضايا الإصلاح؛ 32 (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2012)، ص 96.

(46) عبد المجيد أحمد الصغير بيوك، ««العدالة الانتقالية» أهم مقومات «المصالحة الوطنية»،» الموقع الإلكتروني لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية؛ 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2011. <http://www.libyaforum.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1035:2011-10-27-09-59-24&catid=57:2010-05-31-03-21-39&Itemid=181>.

والفصائل على السلاح، والنزاعات القبلية والانتهاكات التي واكبت أجواء الثورة أيضًا، إضافة إلى مطالبة بعض القوى الليبية باعتماد قانون لعزل النخب المحسوبة على النظام السابق.

في اليمن، تعثر مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي طرحته الحكومة، بسبب إصرار أسر الضحايا على تضمينه محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين. ويقضي هذا المشروع بإطلاق تحقيق شامل والسعي لكشف الحقائق وراء ما عرفته الساحة اليمنية من انتهاكات وجرائم مرتبطة بقتل واختطاف المواطنين خلال الاحتجاجات السلمية التي عمّت البلاد عام 2011، والعمل على جبر الضرر.

أما في المغرب، فقد سمحت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بجبر ضرر الضحايا وإدماجهم وبحفظ الذاكرة، وبمواءمة عدد من التشريعات المحلية مع الاتفاقات الدولية من قبيل إصدار قانون الأحزاب، وتعديل المسطرة الجنائية، وفتح نقاش عمومي في صدد إصلاح القضاء ودعم استقلاليته، ثم الموافقة على عدد من الاتفاقات الدولية[47]. كان لاحتجاجات حركة 20 فبراير التي شهدها المغرب عام 2011 في سياق تداعيات الربيع العربي الأثر الكبير في الإسراع «بدسترة» توصيات الهيئة، وهو ما تجلى في تأكيد حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، وإعطاء مكانة سامية للاتفاقات والمعاهدات الدولية الموافق عليها في مقابل التشريعات الوطنية، وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجميع الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، وتأكيد قرينة البراءة والحق في محاكمة عادلة وربط المسؤولية بالمحاسبة، علاوةً على دعم استقلالية القضاء ماليًّا وإداريًّا.

(47) نشير في هذا السياق - وعلى سبيل المثال فحسب - إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وافق عليها المغرب سنة 2005، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري والبرتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كان للتجربة أثر كبير في تميّز الحراك الذي انطلق بالمغرب مع حركة 20 فبراير، وفي عدم انضمام عدد من الضحايا السابقين بقوة إلى الاحتجاجات، وعدم رفع كثير من المطالب التي أطلقتها الحركة، غير أن انتظار أكثر من ستّ سنوات على صدور توصيات الهيئة لدسترتها في ظل حراك مجتمعي عارم يطرح أكثر من سؤال بصدد توخّي الجدّية في طيّ صفحات الماضي. كما أن هذه الدّسترة - وعلى أهميتها - تظل غير مكتملة طالما لم تتم الموافقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية، أو ترجمة مختلف التوصيات الأخرى التي راكمتها الهيئة في علاقتها بكشف الحقيقة، على أرض الواقع.

يستحيل الانتقال السّلس نحو الديمقراطية، وإقامة دولة عصرية تسمح بتحقيق السلم والتعايش بين مختلف الأطراف داخل المجتمع، وتجاوز مظاهر الانتقام والإقصاء والعداء، إلا عبر تحقيق مصالحة وطنية تدعم هذا الانتقال، ذلك أن تراكمات الماضي السلبية تحول غالبًا دون تحقّق الاستقرار والتحوّل نحو الديمقراطية. وتقدّم جنوب أفريقيا تجربة مهمة في هذا الصدد، نجحت من خلالها في تحقيق وحدة وطنية داخل مجتمع مزّقته الصراعات وسياسات التمييز العنصري لعقود.

رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن العدالة التصالحية هي ردّ آخذ في التطور تجاه الجريمة، يحترم كرامة ومساواة كل شخص، ويبني التفاهم ويعزز الانسجام الاجتماعي من خلال علاج الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية، مؤكدًا أن استخدام العدالة التصالحية لا يخلّ بحق الدول في الملاحقة القانونية لمن يدّعي أنهم جناة[48].

على الرغم من اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأن «من شأن برامج العفو العام المصممة بعناية أن تسهّل عودة المدنيين المتشردين والمقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم»، فإنه أشار إلى أن هذه البرامج «ينبغي ألا يسمح

(48) انظر في ذلك؛ المبادئ الأساسية لاستخدام برامج «العدالة التصالحية» في المسائل الجنائية الذي تم اعتماده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 12/2002، المؤرخ في 24 تموز/يوليو 2002، وثيقة رقم E/2002/INF/2/Add.2.

لها مطلقًا بالعفو عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»[49].

على الرغم من الأهداف النبيلة التي تنطوي عليها تدابير العفو في المجتمعات التي تشهد تحولات انتقالية، فإنها تطرح إشكالات قانونية عديدة في علاقة ذلك بالاتفاقات الدولية التي تحرّم العفو في ما يتعلق بجرائم خطرة ضد الإنسانية[50].

إذا كان البعض يرى في المحاسبة وسيلة لتضميد الجروح النفسية للضحايا، وترسيخ الثقة بالقانون وردع الانتهاكات، فإن هناك من يراها عاملًا مثيرًا للانتقام ومعرقلًا للتحوّل الديمقراطي، في مرحلة انتقالية تفترض انخراط الجميع وبلورة قدرٍ كبيرٍ من التوافق داخل المجتمع. فإلى جانب ما للمحاكم من أهمية، تبرز تجربة الأمم المتحدة مع لجان تقصّي الحقائق أن في إمكان هذه الآلية أن تشكّل أداة مكتملة ذات قيمة في السعي لتحقيق العدالة والمصالحة، إذ إنها تتبع نهجًا يركز على الضحية، وتساعد في وضع سجلٍّ تاريخيٍّ، وتوصي باتخاذ إجراءاتٍ علاجية[51].

إن تجاوز الإكراهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة، علاوةً على الصراعات القائمة في مختلف تجلياتها ودعم الاستقرار في المنطقة العربية؛ عوامل تفرض تحقيق مصالحة تقوم على التوافق بين مختلف الفرقاء والأطياف داخل المجتمع[52].

---

(49) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو (نيويورك؛ جنيف: منشورات الأمم المتحدة، 2009)، ص 26.

(50) نشير في هذا السياق إلى المادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص على أنه: «لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيًا كانت أحكامه».

(51) «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع،» تقرير الأمين العام للأمم المتحدة؛ مجلس الأمن، وثيقة صادرة بتاريخ 23 آب/ أغسطس 2004؛ تحت رقم S/2004/616، ص 2.

(52) لمزيد من التفصيل في هذا الخصوص، انظر: Yannick Hingorani, «La Création de commissions vérité: Aperçu des meilleurs modèles,» Document de travail préparé pour l'unité de consolidation de la paix de l'agence canadienne de développement international, Mars 2002, p. 4.

ساهمت تجارب المصالحة التي مرّ بها كثير من البلدان في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا في دعم وحدة المجتمع، وتجاوز الصراعات والاسقطابات. ففي جنوب أفريقيا تم إقرار العفو العام بعد الكشف الكامل عن الجرائم المرتكبة. وعلى الرغم من أن ذلك خلّف انتقادات شديدة في أوساط بعض الضحايا وأُسرهم الذين طالبوا بمحاكمة الجناة في حينه[53]، فإنه مع توالي السنين وإطلاق الكثير من المبادرات الداعمة للتحول الديمقراطي في البلاد، تبينت أهمية واستراتيجية هذا الخيار. وتضمّن اتفاق سلام لومي في عام 1999 نصًا واضحًا يقضي بمنح الحكومة في سيراليون الصفح والرأفة لجميع المقاتلين والمتعاونين، والتعهد بعدم رفع أي دعوى رسمية أو قضائية ضد أي عضو من الجبهة المتحدة الثورية أو من المقاتلين السابقين التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة أو لجيش سيراليون أو قوات الدفاع المدني بشأن أي عمل قاموا به لبلوغ أهدافهم كأعضاء في تلك المنظمات حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق[54].

أما في الأورغواي، فتم اعتماد العفو بموجب المادة 1 من قانون التقادم، الذي نص على أنه نتيجة منطق الحوادث المنبثقة من الاتفاق بين الأطراف السياسية والقوات المسلحة في آب/أغسطس 1984، وبغية إكمال عملية الانتقال إلى نظام دستوري كامل، فإن أي إجراء تقوم به الدولة للمعاقبة على جرائم ارتكبها قبل 1 آذار/مارس 1985 أفراد من الجيش والشرطة بدوافع سياسية، في إطار تأدية مهماتهم أو تنفيذ أوامر من القادة الذين كانوا يخضعون لإمرتهم إبان فترة حكم الأمر الواقع، هو إجراء انقضت مدته القانونية بموجب هذا الحكم[55].

---

(53) انظر في هذا الشأن: Paul van Zyl, «Dilemmas of Transitional Justice: The Case of South Africa's Truth and Reconciliation Commission,» *Journal of International Affairs*, vol. 52, no. 2 (Spring 1999), The Trustees of Columbia, University in the City of New York. <http://center.theparentscircle.org/images/d96de38c44bc4080be6d8ffe2a172ccc.pdf>.

(54) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ص 37.

(55) المصدر نفسه، ص 37.

أبقى الوضع في تشيلي مطلب عدم الإفلات من العقاب قائمًا، بعدما بادر الجيش إلى إصدار قوانين العفو الذاتي قبل عودة المدنيين إلى الحكم، خلافًا لتجربة جنوب أفريقيا التي كان فيها العفو آخر القضايا المطروحة، في حين جرت محاكمة فورية لمسؤولين عسكريين كبار بالأرجنتين قبل أن يبدأ مسلسل قوانين العفو[56].

هدفت مفاوضات السلام التي شهدتها كمبوديا سنة 1989 إلى إشراك الخمير الحمر في المحادثات، من دون الإشارة إلى سياسات وممارسات الماضي في علاقتها بالجرائم المرتكبة إلا بعد التوصل إلى اتفاق باريس عام 1991[57]. وبالعودة إلى المنطقة، يشير أحد الباحثين[58] في هذا الصدد إلى أنه لو أريد فعلًا تقديم جميع المرتكبين وذيولهم إلى القضاء في تونس ومصر وليبيا واليمن والبلدان التي ستشهد تغييرات، لاندلعت فوضى عارمة ربما أكبر بكثير مما نشهده اليوم، في ظل إرهاصات وتخندقات قد تؤدي إلى احترابات لا تُحمد عُقباها.

إذا كان العفو يطرح هذه الإشكاليات، فإن المحاسبة وإعمال العدالة التقليدية في مواجهة جرائم الماضي[59] في البلدان التي تشهد انتقالًا سياسيًّا، تنطوي بدورها على إشكالات جمّة.

---

(56) أحمد شوقي بنيوب، **دليل حول العدالة الانتقالية**، تقديم الطيّب البكوش، بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية، سلسلة أدلة تدريبية (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2007)، نسخة إلكترونية، ص 30.

(57) إيريك سوتاس، «العدالة الانتقالية والعقوبات،» مختارات من **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، السنة 90، العدد 870 (حزيران/ يونيو 2008)، ص 88.

(58) عبد الحسين شعبان، «عن العدالة الانتقالية،» موقع قناة العربية الإلكتروني، 22/ 5/ 2013. <http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/05/22/.html>.

(59) ذهب البعض إلى اعتبار أن غياب المحاكمات وعدم محاسبة الجناة يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الثقة بالدولة والقانون، وأن عدم المحاسبة في ليبيا يؤدي أيضًا إلى انتشار العشوائية والارتجالية والأخذ بالثأر والانتقام وأخذ الأفراد زمام المبادرة في تحصيل الحقوق الفردية. انظر في هذا الصدد، إبراهيم شرقية فريحات، «العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي،» الجزيرة.نت، 9/ 5/ 2012. <http://www.aljazeera.net/mob/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/5a86c3ed-69fe-4c96-ab39-84a4aca9415f>.

في هذا السياق، يعتبر أحد الباحثين في مجال العدالة الانتقالية[60] أن التسامح يعني أيضًا التمسك بالحقوق، والإصرار على كشف الحقيقة لمنع تكرار ما حدث وتحصين المجتمع بوضع ضوابط قانونية ومجتمعية تحول دون العودة إليه، مراعاة للنسيج الاجتماعي من جهة ومنعًا لحدوث أعمال انتقام وكيدية وثأر من جهة أخرى خصوصًا بالاعتذار الشخصي والمجتمعي وتهيئة جلسات استماع. ويشير إلى أن هذا الأنموذج يمكن أن يكون الأقرب إلى طبيعة المجتمعات العربية التي لا تزال تشدها روابط اجتماعية عشائرية ودينية ومذهبية وإثنية وغيرها، وقد يساهم ذلك في تجنيبها ردّات فعل لا تحمد عقباها. ويضيف الباحث أن البلدان العربية ليست بحاجة إلى المرور بكل تلك المآسي للوصول إلى الاستقرار والأمن والتحوّل الديمقراطي، بل عليها، وبقدر ما تستطيع نخبها الفكرية والسياسية، التمسك بالقواعد العامة للعدالة الانتقالية والمضي في ترسيخ القوانين والأنظمة الديمقراطية، دفعًا للفوضى والضياع وتبديد المال العام[61].

يلخص أحد الباحثين العوامل المسؤولة عن فشل جهد العدالة الانتقالية، خلال المرحلة الراهنة في المنطقة، في الاستقطابات السياسية والنزعات الإقصائية وعدالة الحدّ الأدنى كسبيل لتفادي إحالة أي من المسؤولين السياسيين أو الأمنيين إلى المحاكمة، ثم تصدع البنية المؤسساتية نتيجة وجود أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء[62].

خاتمة

تنطوي آليات العدالة الانتقالية بشكل عام واعتماد المصالحة بصورة خاصة على أهمية كبرى في دول الحراك بالمنطقة، بالنظر إلى دورهما

---

(60) عبد الحسين شعبان، «العدالة الانتقالية وخصوصيات المنطقة العربية،» موقع الجزيرة.نت، 8 آذار/ مارس 2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e04bd27a-7500-4c3c-afab-3677985bc30c>.

(61) المصدر نفسه.

(62) محمد عبد الله يونس، «استحقاق مؤجل: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية في الدول العربية،» الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة؛ 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2013؛ منشور على الرابط: <http://www.rcssmideast.org>.

المفترض في تأمين الانتقال وتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الحراك وإعادة الاعتبار إلى ضحايا المرحلة السابقة وتجاوز اختلالات الماضي بكل تجلياتها السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية.

تشير الممارسة الدولية إلى أن أكثر تجارب العدالة الانتقالية تمّت في مرحلة متميزة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين تيارات تسعى للتمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تتوق إلى التغيير وتنحو إلى تجاوز إكراهات الماضي في مختلف تجلياتها، بما جعل العملية محفوفة بالمخاطر والتعقيدات.

إن تطبيق هذه الآلية لا يخلو من صعوبات جمّة بالمنطقة، نظرًا إلى علاقة ذلك بهشاشة المجتمع المدني والأحزاب السياسية وعدم بلورة ثقافة مجتمعية ووعي سياسي يدعمان اللجوء إلى هذه الآلية. لذلك، يتطلب الأمر بذل جهدٍ كبيرٍ نظرًا إلى أن نجاح الحراك وتأمين المرحلة الانتقالية سيساهمان حتمًا في تضييق الخناق على جميع التيارات التي تعتمد خيار العنف، ويسمحان بانخراط مختلف القوى المجتمعية في بناء دولة مدنية تحتمل الجميع، كما سيساهمان أيضًا في تراجع حالة الترقب والحذر التي تسود أوساط شعوب عربية أخرى تتوق إلى الحرية والكرامة، بما يسمح بتجاوز النظرة التي تربط الحراك بالدمار والعنف والانتقام والاستلاب الأمني ومصادرة الحريات.